المجلس الوطني الفلسطيني.. وحوار الطرشان

فتحي كليب

انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته ٢٣ فتح النقاش والحوار من جديد حول الكثير من عناصر قضيتنا الوطنية، وهو حوار مطلوب على الدوام كونه يؤسس لثقافة حوار وطني غائبة ومغيبة منذ سنوات، رغم أن بعض هذه الحوارات افتقدت في الكثير من المرات لشروط العملية الحوارية المنطقية، خاصة في ظل الانتشار الهائل لمواقع التواصل الاجتماعي وتحول كل فرد إلى محلل وناقد وأيضاً شتام، والاهم من ذلك غياب الرقابة والتوجيه من قبل قيادات الفصائل إلى الأنصار والمحازبين ما يقود غالباً إلى نتائج عكسية لمثل هذا الحوار نماذجه الواضحة المزيد من التعصب الأعمى للموقف والفصيل والشخص.

أحدهم يقول إن المجلس الوطني يعمق الانقسام ويضر بالقضية الفلسطينية، وكأن ١١ عاماً من الانقسام كانت مجرد رقم لا تأثيرات ولا انعكاسات سلبية له، ولم يدمر شعبنا وقضيتنا ولم ينتج انقسامات على مستوى كل تجمعات شعبنا في لبنان وسورية كما في الضفة وغزة وجميع أقطار اللجوء والشتات.

ثانيهم يسترسل بالتحليل ليصل إلى نتيجة مفادها أن هذا المجلس الوطني غير شرعي ولا يمثل الكل الفلسطيني، وما الجديد في مثل هذا الموقف إذا كانت حركتا حماس والجهاد هم أصلاً خارج مؤسسات منظمة التحرير ويتبنيان هذا الموقف من المنظمة منذ عقود سواء عقد المجلس أم لم يعقد، وكم من المؤتمرات هنا وهناك عقدت تحت عناوين البحث عن بديل للمنظمة، إذا ما الجديد الذي يحمله مثل هذا الموقف؟

ثالثهم يكمل في الاسترسال ليصل في تحليله أن مجلس رام الله سوف يكون جزءا من صفقة القرن الأميركية، وكأن نجاح هذه الصفقة متوقف على انعقاد المجلس الوطني، وبالتالي فان هذا المحلل ينأى بنفسه عن المواجهة وان من يتحمل المسؤولية هم أولئك الذين شاركوا في هذا المجلس.

الغريب أن أحداً من هؤلاء لا يتحدث كثيرا عن واحدة من أهم الوظائف التي يسعى إليها البعض وهي إحكام القبضة وزيادة الهيمنة والاحتكار على قرار المنظمة في محاولة لمزيد من تعطيل دورها وأيضاً محاربة القوى التي تنادي وتعمل من أجل التغيير ومحاصرتها لمنعها من تقديم مشاريع الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات «م.ت.ف» بما يعيد الاعتبار للمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ووضع حد لسياسة التفرد والاستفراد، وتهميش المنظمة وتذويبها في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

من الخطأ النظر إلى دورة المجلس الوطني الحالية خارج سياق الانقسام الفلسطيني وخارج إطار الحركات والصراعات الإقليمية والدولية، غير أن الأساس الذي يحاول البعض أن يتناساه هو أن منظمة التحرير بمختلف مؤسساتها تشكل حصيلة توازنات فلسطينية وعربية ودولية وحسم الصراع عليها ومن أجلها وداخلها وخارجها لا يكون بالمواقف العدمية التي لا تحمل أي رؤية لتغيير هذا الواقع، بل باستراتيجيات وطنية تجمع ولا تفرق، تقرب ولا تبعد وتجذب ولا تنفر، فيما الواقع السياسي الرسمي والفصائلي الذي نعيشه اليوم هو أن الكل ضد الكل ومع الكل وتصبح جلسة المجلس الوطني هي المعيار الذي على أساسه يمكن أن تبنى التحالفات المصلحية التي لا أفق سياسي لها.

ألا يعلم كل هؤلاء أن هناك انقساما فلسطينيا على كل شيء منذ أكثر من ربع قرن؟

هل سمعوا عن تجمعات فلسطينية بأمها وأبيها تعيش الموت بشكل يومي بسبب أنانية وفئوية هؤلاء؟ لماذا لا يختلفون على من يحقق هموم ومصالح الناس في غزة ولبنان وسورية، ولماذا لا يقدموا تنازلات يمكن تسميتها بـ«التكتيكية» لصالح فلسطين وهم يعلمون حجم المخاطر التي تتعرض لها الحقوق الفلسطينية التي تختلف عن أي تهديد سبق وان عاشته القضية الفلسطينية.

القول بأن المجلس الوطني لا يمثل هذا أو ذاك ليست هي النقطة الأساس، بل إن سبل مواجهة مرحلة ما بعد انعقاد المجلس هي الأخطر، فقد قيل في السابق أن لا علاقة للشعب الفلسطيني باتفاق أوسلو، لكن من دفع أثمان هذا الاتفاق والتزاماته هو هذا الشعب من لحمه ودمه، وبالتالي فان عدم مواجهة نتائج وتداعيات اتفاقات أوسلو بشكل فعلي على الأرض كانت له نتائج اخطر وأكثر سلبية من نتائج الاتفاق نفسه، وهذا ما ينطبق على المجلس الوطني عندما يتم الاكتفاء بموقف عام دون ربطه بآليات تحرك جماهيري يقود إلى تغيير واقعنا السيئ الذي نعيش.

لسنا بحاجة لكثير عناء كي نثبت أن الحالة الفلسطينية بجميع مكوناتها ما زالت تعيش في أبجديات الديمقراطية التي عمادها وركنها احترام الآخر كما يقدم نفسه طالما أن هناك اتفاقاً عاماً على الأبجديات الوطنية، فالفصيل الذي أراد أن يقاطع فهذا خيار يجب أن يتم احترامه طالما أنه نابع من الإرادة الوطنية الحرة لمن اتخذه طالما أنه يعكس إرادة جمهور هذا الفصيل، والتاريخ والشعب هم الذين سيحاسبون. ومن أراد المشاركة فهذا أيضاً خيار وطني وفقا لقراءات وخيارات هي بالفعل مفتوحة للنقاش السياسي الذي لن يحسم إلا عبر حوار سياسي عقلاني والشعب والتاريخ هم الذين سيحاسبون.

لكن من يتخذ موقفا ويعتقد أنه يمتلك الحقيقة، ويوزع شهادات بالوطنية على هذا وذاك وهو مشنشل من رأسه حتى أخمص قدميه بالتبعية والوصاية المفضوحة وبالمال السياسي الذي فاحت رائحته وازكمت الأنوف، وبالمقابل يقف على عرش الوطنية ليوزع الشهادات على هذا أو ذاك بأنه الوطني الحريص على قضيته، فهذا ما يجب صده ورفضه بل وتعريته أمام الشعب.

من أراد أن يبحث عن السلبيات سيجد الكثير منها في تاريخ وحاضر كل فصائلنا، ومن أراد البحث عن القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها أيضاً سيجد منها الكثير ليراكم عليها وينطلق منها ويجمع عليها كل من سعى لدق مسمار في مسار العمل الوطني.

كل يغني على ليلاه، وإعلام وميديا وشبكات تواصل اجتماعي، وشتائم وسباب والغائب الأكبر هو العقلانية السياسية والحوار ولغة المنطق والوطنية، والنتيجة اتساع الهوة بين هذا وذاك وزيادة الفجوة بين الفصائل وبينها وبين جماهير الشعب،

هو حقا ليس حوارا سياسيا ولا تعددية، بل حوار طرشان.

إذا كنا لا نختلف على أن الطريق الذي تسير عليه قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية هو مسار خاطئ بكل المقاييس، فان ما نريده اليوم هو ليس توصيف حالة عرفناها وخبرناها منذ أكثر من ربع قرن بأن المسار الاوسلوي لن يقود إلا إلى نتائج كارثية على مستوى القضية والشعب بمختلف تجمعاته، ما نريده ويريده كل الشعب وهذا هو التحدي، هو القدرة على تغيير موازين القوى لصالح قوى التغيير بعيدا عن المنطق الفئوي الاستئثاري والاحتكاري الذي عهدناه في جميع التجارب «الوحدوية» والمشتركة وما أكثرها والتي انهارت وفشلت بسبب المنطق السائد اليوم في لغة الحوار السياسي.

إذا كان الجميع بات مقتنعا أن نقطة البداية تكمن في القناعة أننا حركة تحرر وطني وليس كيانا قانونيا كبقية الكيانات الدولية المستقلة، وحسابات حركات التحرر تختلف عن حسابات السلطة والامتيازات، وقوتنا كحركة تحرر وطني هو في التوافق على القواسم المشتركة بالاستفادة من تجارب حركات التحرر العالمية التي سبقتنا عبر تعميم منطق الشراكة الكاملة في كل ما له علاقة بمستقبل شعبنا وقضيتنا ومغادرة منطق الأقلية والأكثرية في التعاطي مع قضيتنا الوطنية ومع بعضنا البعض، وعلى هذه القاعدة تصبح مهمة الجميع هي «إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني» باعتباره مشروعا وطنيا تحرريا لشعب يسعى للخلاص من الاحتلال والاستيطان بكل ما يمليه ذلك من التزام بشروط وقواعد العملية التحررية.

إذا كانت التعددية السياسية نعمة عند بعض الدول، فبئس هذه التعددية في حالتنا الفلسطينية إن كانت تقوم على مبدأ «أنا الحقيقة الكاملة»، لذلك على الجميع تحمل مسؤولياته السياسية والوطنية والأخلاقية في إعادة الاعتبار لقضيتنا الوطنية باعتبارها قضية الكل الفلسطيني بما يمليه هذا من مهمات ومسؤوليات وطنية.

مجزرة جديدة لـ«التحالف الدولي» في شرق البلاد.. وهدوء نسبي وسطها

إرهابيو ريفي حمص وحماة يرضخون لشروط الدولة ويخرجون خلال ثلاثة أيام

| حمص- نبال إبراهيم
الحسكة- دحام السلطان
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

على خطا من سبقها، رضخت المجموعات الإرهابية في ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي لشروط الدولة وتم التوصل اتفاق يقضي بإخراج جميع الإرهابيين الرافضين للتسوية مع عائلاتهم إلى شمال البلاد في وقت خيم هدوء نسبي على المنطقة تخللته بعض الخروقات من المسلحين رد عليها الجيش العربي السوري.

من جهة ثانية، اعتدى «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الإرهابي الذي تقوده واشنطن، على قرية الفاضل قرب مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي ما تسبب باستشهاد وجرح عشرات المدنيين.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت وكالة «سانا» للأنباء ليل أمس، أن «هناك معلومات أولية عن التوصل إلى اتفاق يقضي بإخراج المجموعات الإرهابية من ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي».

وقالت: إن «الاتفاق ينص على تسليم الإرهابيين السلاح الثقيل والمتوسط والعتاد والذخائر خلال مدة أقصاها يومين من تاريخ توقيع الاتفاق، وإخراج جميع الإرهابيين الرافضين للتسوية مع عوائلهم إلى جرابلس وإدلب خلال ثلاثة أيام وتسوية أوضاع المسلحين الراغبين بالتسوية».

وأضافت: إن «الاتفاق ينص على دخول الجيش العربي السوري إلى المنطقة وعودة جميع مؤسسات ودوائر الدولة إليها، وفتح الطريق الدولي «حمص – حماة» خلال مدة ثلاثة أيام اعتباراً من توقيع الاتفاق ويتم تأمين الطريق من قبل الجيش العربي السوري». ولفتت إلى أن «الاتفاق ينص على أن المجموعات الإرهابية المسلحة تتعهد بتسليم كافة خرائط الأنفاق والألغام والدلالة على أماكن توضع المستودعات (ذخيرة – مواد متفجرة)».

جاء ذلك عقب اجتماع عقده فريق مشترك من اللجنة العسكرية والأمنية في محافظة حمص وممثلين عن قاعدة حميميم العسكرية الروسية جلسة مفاوضات أمس مع ما يسمى «اللجنة العسكرية لريف حمص الشمالي» بالقرب من معبر قرية الدار الكبيرة عند مدخل ريف حمص الشمالي.

وفي وقت سابق من يوم أمس أوضحت مصادر مطلعة لـ«الوطن»، أن وفد المسلحين عرض أن تخرج «جبهة النصرة» من المنطقة وطلب أن يبقى السلاح بأيدي من سماهم «الثوار» على أن يكون تحت إشراف روسيا وتشكيل غرفة عمليات بإشراف الروس مع دخول ممثلين للجيش العربي السوري إلى المنطقة وأن يتم انتشار الشرطة الروسية خارج المنطقة، وعودة الدوائر الحكومية للعمل.

واقترح وفد المسلحين، بحسب المصادر أن يتم «تبييض صفحة المطلوبين أي لا أحد يطلب منه التسوية الأمنية، وأن يتم تأجيل موضوع الالتحاق بالجيش بعد ١٦ أو ١٨ شهراً».

وذكرت المصادر، أن الجانب المفاوض الممثل للحكومة «رفض بشكل قاطع أن يبقى أي حامل سلاح بحمص».

ميدانياً، وحسبما أفاد مصدر عسكري في حمص «الوطن»، فقد خيم هدوء نسبي على جبهات ريف حمص الشمالي تزامناً مع إعلان وقف إطلاق النار لمدة يومين، إلا أن وحدات الجيش سجلت بعض الخروقات من قبل الميليشيات المسلحة على اتجاه جبهات قريتي جبورين وكفرنان في ريف حمص الشمالي الغربي أمس دون أن تتطور تلك الخروقات إلى اشتباكات أو مواجهات.

إلى حماة، فقد اتسمت المحاور الساخنة في أرياف المحافظة أمس بالهدوء التام حتى ساعة إعداد هذه المادة، ولم يعكر صفوها سوى استهداف مجموعات إرهابية مستقرة في اللطامنة بريف حماة الشمالي حاجز الزلاقيات بقذائف الهاون من دون أن تحدث فيه أضراراً، وهو ما دفع الجيش للرد على مصدر إطلاق القذائف بصليات صاروخية حقق فيها إصابات مباشرة بين الإرهابيين. وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الهدوء التام ساد المحاور الساخنة في أرياف حماة الجنوبي وحمص الشمالي وسلمية الغربي في إطار الهدنة المؤقتة ريثما يتم التوقيع على الاتفاق النهائي بين ما يسمى «هيئة ممثلي المسلحين» من جهة والوفد الحكومي والروسي راعي المصالحة والتسوية في تلك المنطقة.

على خط مواز، ذكرت مصادر إعلامية مطلعة لـ«الوطن» أن الجيش دمر آلية للميليشيات المسلحة وقتل وجرح من فيها بجنوب بلدة الحماميات في ريف حماة الشمالي إثر استهدافها بغارة جوية.

شرقاً، ذكرت مصادر مطلعة لـ«الوطن»، أن مقاتلات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن اعتدت فجر أمس على قرية تل الشاير الفاضل قرب مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي واستهدفت منازل ١١ عائلة بالقرب من محطة محروقات الشيخ، ما أدى إلى استشهاد ٢٦ مدنياً معظمهم من النساء والأطفال.

عناصر تابعة لمجموعات إرهابية في ريف حمص (عن الإنترنت – أرشيف)

خبراء أردنيون متخوفون من عمل عسكري للجيش في درعا!

| الوطن - وكالات

أبدى خبراء في الشأن الأمني الأردني تخوفهم من لجوء إرهابيين لعمليات تسلل باتجاه بلادهم، إضافة إلى تدفق أعداد جديدة من اللاجئين، في حال شن الجيش العربي السوري عملية عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية المنتشرة في جنوب البلاد على الحدود الأردنية السورية. ويرى مراقبون، أن الإعلان عن هذه المخاوف في هذا التوقيت يهدف ربما للتغطية على خروقات الميليشيات المسلحة المتحالفة مع التنظيمات الإرهابية لاتفاق «خفض التصعيد» في المنطقة، وعلى الاستعدادات التي تجريها تلك الميليشيات بالتعاون مع التنظيمات الإرهابية لشن هجوم واسع ضد مناطق سيطرة الجيش العربي السوري في المنطقة.

وتشهد مناطق جنوب البلاد خصوصا في القنيطرة منذ عدة أيام تصعيداً من قبل الإرهابيين والميليشيات المسلحة المتحالفة معها، حيث يقومون بالاعتداء على الأحياء الآمنة، ما يؤدي إلى سقوط شهداء وجرحى مدنيين.

وأفادت صحيفة «الغد» الأردنية، أن «الخبراء يتخوفون من تأثيرات أمنية واقتصادية من حدوث حالات نزوح جديدة للاجئين السوريين باتجاه حدود المملكة في حال شن الجيش العربي السوري هجومه المتوقع على منطقة درعا بهدف استعادة السيطرة عليها، إلى جانب احتمالية لجوء إرهابيين إلى تنفيذ عمليات تسلل باتجاه الأراضي الأردنية».

ونقلت الصحيفة عن الخبراء قولهم: إن نية الجيش العربي السوري تضييق الخناق على التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في الجنوب السوري، قد تدفع أيضا بقوات صديقة وحليفة للجيش (حزب الله اللبناني والقوات الرديفة) نحو الحدود الأردنية، ما يفرض تحديا أمنيا آخر على الأردن».

لكن هؤلاء الخبراء، ووفقاً للصحيفة، توقعوا تأخر الهجوم على مدينة درعا في الجنوب السوري، مرجعين ذلك لأسباب إقليمية ودولية. وبحسب الصحيفة تطمح قوات الجيش العربي السوري للسيطرة بشكل رئيسي على مناطق محددة في درعا وخصوصاً معبر نصيب، الذي تسيطر عليه «جبهة النصرة» الإرهابية وميليشيات مسلحة منذ عام ٢٠١٥، ويمكن أن يشكل متنفساً مالياً لدمشق.

ويرجح خبراء دوليون أن تشكل درعا «أولوية لدمشق أكثر إلحاحاً من إدلب لأسباب اقتصادية ولإعادة فتح التجارة مع الأردن».

وفي أيلول الماضي، تناقلت وسائل إعلام خبراً مفاده أن الأردن أبلغ قادة الميليشيات المسلحة أنه سيتم فتح معبر نصيب سواء بموافقتهم أو من دونها، وسط أنباء عن توعد دمشق باستخدام القوة لفتحه. يذكر أن روسيا والولايات المتحدة قد أعلنت في شهر تموز من العام الماضي عن اتفاق لوقف إطلاق النار بين قوات الجيش العربي السوري والميليشيات المسلحة جنوب غربي سورية.

ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في التاسع من الشهر نفسه، أعقبه إعلان تفعيل مركز عمان لمراقبة تنفيذ اتفاق «خفض التصعيد» في المنطقة ذاتها.

إقبال كبير من شبان القلمون للتطوع في الجيش

| وكالات

بعد تحرير بلدتهم من الإرهابيين، توافد عشرات الشبان في بلدة الرحيبة في القلمون الشرقي من تلقاء أنفسهم للتطوع في الجيش العربي السوري، بعد تسوية أوضاعهم، وأكدوا أنهم سيساهمون بطرد من تبقى من إرهابيين من بلادهم.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، اصطف عشرات الشبان في البلدة عند نقطة تجنيد ميدانية، للتطوع في الجيش بعد تسوية أوضاعهم وتحرير منطقتهم من الإرهابيين.

وأوضح الموقع، أن ضباطاً من الجيش العربي السوري يعملون على تسجيل أسماء المتطوعين وأعمارهم، إضافة إلى المعلومات الشخصية عنهم داخل خيمة نصبت لهذا الغرض في البلدة.

وسيتم توزيع السلاح على المتطوعين قبل التحاقهم بوحدات الجيش العاملة في المنطقة حسب حاجتها، وحسب كفاءاتهم.

ونقل الموقع عن أحد المتطوعين ويدعى محمد توكمان قوله: «كما تعرفون فإن القلمون الشرقي بقي فترة طويلة تحت سيطرة المسلحين، واليوم بعد أن قامت قواتنا المسلحة بطردهم من البلدة، قررنا ألا نبقى متفرجين، ترون الأعداد التي حضرت لتسجيل الأسماء، لم يجبرهم أحد، إنها رغبتهم الشخصية».

وأضاف: «نحن نعرف أن هناك بعض الجيوب في سورية لا تزال تحت سيطرة المسلحين، ولن نسكت على ذلك، ونريد طردهم من بلادنا».

والأسبوع الماضي، تم الإعلان عن منطقة القلمون الشرقي التي كانت خاضعة لسيطرة الإرهابيين، خالية من الإرهاب، وتحت سيطرة الدولة، وذلك مع مغادرة آخر ٣٨ حافلة تقل إرهابيين وعائلاتهم رافضين للمصالحة إلى إدلب وجرابلس في شمالي البلاد، تنفيذاً للاتفاق الذي أعلن التوصل إليه يوم الجمعة ما قبل الماضي.

وبعد ذلك، احتشد المئات من أهالي بلدات الرحيبة والناصرية والعطنة في القلمون الشرقي في الشوارع والساحات العامة ترحيباً بدخول الجيش إلى بلداتهم.

اعتبر أن إسقاط صواريخ العدوان الثلاثي هو «استعراض قوة» للجيش السوري.. ويزور طرطوس واللاذقية اليوم

بروجردي: أي قرار في «جنيف» أو «أستانا» من دون موافقة دمشق لن ينجح

| سامر ضاحي

أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي في إيران علاء الدين بروجردي، أن أي قرار يتخذ في «جنيف» أو «أستانا» بشأن حل الأزمة السورية من دون موافقة الحكومة السورية «لن ينجح»، وجدد نفي بلاده نيتها إنشاء قاعدة عسكرية في سورية لأن الجيش العربي السوري «قوي جداً» واعتبر أن تصدي الدفاعات الجوية لصواريخ العدوان الثلاثي في ١٤ نيسان الماضي كان «استعراض قوة في المنطقة».

وعقد بروجردي أمس مؤتمراً صحفياً في فندق «داماروز» بدمشق، وقال في رده على سؤال لـ«الوطن» حول إمكانية أن يكون مسار «أستانا» للحل السياسي بديلاً عن مسار جنيف: نرحب بأي خطوة في مسار الحل السياسي في سورية، ومشاركتنا الفعالة في محادثات «أستانا» الثلاثية تأتي على أساس هذه الرؤية، وتشجيع الجماعات المسلحة (الميليشيات) في سورية على إلقاء السلاح جانباً والحضور إلى طاولة المفاوضات»، مبيناً أن اتخاذ القرارات (في «أستانا») يتم في هذا الإطار.

وأضاف: أؤكد أن أي قرار يتخذ في «جنيف» أو «أستانا» من دون موافقة الحكومة السورية لم ينجح.

ورداً على سؤال آخر لـ«الوطن» حول نية إيران إنشاء قاعدة عسكرية في سورية في ضوء الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية، قال: نحن لا نسعى وراء إنشاء قاعدة عسكرية في سورية ونعتقد أن الجيش السوري قوي جداً ولا حاجة لمثل هذه القوة (القاعدة)، معتبراً أن نجاح الجيش السوري بإسقاط عشرات الصواريخ الأميركية الفرنسية البريطانية (خلال العدوان الثلاثي ١٤ نيسان الماضي) كان استعراضاً للقوة في المنطقة.

وعن موقف طهران في حال وصول قوات عربية إلى شرق سورية من دون موافقة الحكومة السورية، قال بروجردي في رده على «الوطن»: سنستمر في التعاون مع سورية عبر مستشارينا، وفي حال وجود قوات عربية يجب عليها الاصطفاف أمام العدو الرئيسي للأمة الإسلامية وهو الكيان الصهيوني، معبراً عن أسفه أن حكومة مثل السعودية أصبحت اليوم في مقدمة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأشار إلى العدوان السعودي الغاشم على شعب عربي مسلم مظلوم في اليمن، حيث قتل نحو ١٥ ألفاً من أبناء هذا الشعب الأعزل بينهم أطفال ونساء. وكان في معرض حديثه في بداية المؤتمر الصحفي، قال بروجردي: «كنا موجودين في سورية لأن هذه الحرب تشبه الحرب التي تعرضنا لها لثماني سنوات (الحرب الإيرانية العراقية أيلول ١٩٨٠ حتى شهر آب ١٩٨٨) ونحن ندافع عن محور المقاومة بشكل كبير. واعتبر بروجردي مراراً خلال مؤتمره الصحفي أن أميركا هزمت في سورية «سياسياً وعسكرياً» وأنها، نظراً لهزيمتها في الحرب بادرت لحرب بالوكالة في سورية لكن خطتها باءت بالفشل.

ورأى أن أميركا بعدما رأت هزيمة التنظيمات الإرهابية التي كانت ترعاها بادرت باستعراض صاروخي بمشاركة بريطانيا وفرنسا لرفع معنويات التنظيمات، «كما بادر الكيان الصهيوني بضربة جوية». وأكد، أن «وجود المستشارين الإيرانيين في سورية لا علاقة له بـ«إسرائيل» فهذا التواجد على أساس دعوة الحكومة السورية»، موضحاً أن اعتداء الكيان الصهيوني على وجود المستشارين في سورية يكفل لنا حق الرد في الزمان والمكان المناسبين.

وشدد بروجردي على أن «الأمن المستدام في سورية بات ضرورة ملحة وهذا الأمر على صلة قوية بالأمن الدولي»، ورأى أن عودة الأهالي إلى بيوتهم في المناطق المحررة واستتباب الأمن في سورية يمهد لعودة الملايين من اللاجئين السوريين. وشدد بروجردي رداً على أحد الأسئلة حول رأيه بالتدخل التركي في سورية، وقال: إن أي وجود عسكري في سورية دون موافقة الحكومة الشرعية هو احتلال، داعياً إلى خروج هذه القوات مهما كان مبرر وجودها» قبل أن يضيف: من بداية الأزمة كنا نرفض العديد من سياسات تركيا إزاء سورية لكننا نرحب بأي تعديل في السياسات التركية وتوجهها نحو الحل السياسي في سورية».

وعلمت «الوطن» أن زيارة بروجردي تستمر حتى الخميس حيث يقوم اليوم بزيارة إلى محافظتي طرطوس واللاذقية يلتقي خلالها المحافظين صفوان أبو سعدى وإبراهيم خضر السالم، كما سيزور هناك مدارس أبناء الشهداء ومركز إيواء في اللاذقية.

وكان البرلماني الإيراني التقى قيادات الفصائل الفلسطينية في مقر سفارة بلاده بدمشق أمس.

بروجردي خلال مؤتمر صحفي في فندق «داماروز» بدمشق (تصوير طارق السعدوني)

توقيع اتفاق سوري إيراني طويل الأمد «خلال شهرين»

| الوطن

كشف رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي في إيران علاء الدين بروجردي بأن توقيع اتفاق للتعاون الإستراتيجي السوري الإيراني طويل الأمد «سيتم خلال شهرين».

وكان بروجردي خلال المؤتمر الصحفي تحدث بأن وزير النقل الإيراني رئيس اللجنة الاقتصادية الإيرانية السورية المشتركة عباس أوخنداي سيزور سورية قريباً على أن يتبعها زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني اسحق جيهانغيري يجري خلالها التوقيع على وثيقة تعاون إستراتيجي طويل الأمد بين إيران وسورية. وفي تصريح لـ«الوطن» بعد المؤتمر قال بروجردي: إن موعد الزيارتين لم يحدد بعد وأضاف: أعتقد أن توقيع الاتفاقية خلال زيارة جيهانغيري «سيتم خلال أقل من شهرين».